حوليات آداب عين شمس المجلد 53 (عدد إبريل – يونيو 2025)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)

"التعليل ودوره في الارتقاء بالدرس النحوي"

د. محمد عبد الحميد رزق العساسفة*

محاضر غير متفرغ– الأردن– جامعة مؤتة–مركز اللغات
mohamd.asasfeh@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2025/02/13
تاريخ قبول البحث: 2025/03/16
تاريخ النشر: 2025/06/30

المستخلص:

يعد التعليل من أهم السمات التي تميز بها النحو العربي؛ فالقواعد النحوية تبنى على التفسير والتأويل، وتعليل الأحكام ليس بمجرد غوص وتعمق في فهم أسرار النحو وفلسفته، بل هو جزء لا يتجزأ من العمل النحوي العملي الذي لا غنى عنه في توضيح الأصول النحوية لا سيما أن النحاة القدامى والمحدثين، قد بذلوا جهودا مضنية في سبيل تقعيده وتأصيل قواعده، وهذه الجهود كان لها الأثر البالغ في اكتمال الأصول النحوية ، وتعليل الأحكام، ووضع المصطلحات النحوية التي ساهمت في توضيح الكثير من الدلالات اللغوية والنحوية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التعليل قد ساهم في تفكيك الكثير من الأسرار اللغوية التي استقرت في داخل الكثير من الظواهر اللغوية، من خلال التدرج في ظاهر التعليل النحوي من النشأة والتكوين إلى النمو والارتقاء وصولا إلى مرحلة النضج والازدهار.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2025.

مقدمة:

التّعليل أصل من الأصول المهمة في النّحو العربي القديم، وهو من الطّرق التي رجع إليها النّحاة الأوائل؛ إذ اعتمدوها لتفسير أسباب الظواهر والمناهج اللّغوية، والبرهنة على ما يوجد بينها من علاقات؛ لاستقراء الظاهرة اللغوية، وتفنيدها وبيان أوجه التأويل، فعلم النحو لا يختلف عن غيره من العلوم فهو يقوم على استقراء الشواهد من العرب الفصحاء، فالنحو العربي ظهر لبواعث عربية خالصة منها البواعث الدينية التي تهدف إلى المحافظة على لغة القرآن الكريم، وعصمة اللسان من أن يلحن، أو يخطئ في القراءة القرآنية إضافة إلى الحفاظ على اللغة العربية، وعلى مفرداتها وتراكيبها والنطق بها، من اللحن الذي دبَّ على الألسن إثر مخالطة الأعاجم.

وقد كان التعليل من الأصول النحوية التي استند إليها النحويون في إقامة نظريتهم النحوية ، وإن تباينت طريقتهم في الاعتماد على هذه الأصول؛ بهدف ضبط المسار اللغوي، ومن هنا نستطيع أن نقول إن تاريخ نشأة العلة ملازم لتاريخ نشأة النحو، وتطورها مرتبط بتطور النحو،وقد ساعدت طبيعة النحو الاجتهادية على توسيع دائرة الخلاف والتعليل النحوي، ومن هنا كثرت التعليلت النحوية، وقام النحاة بدراسة الظواهر اللغوية ، ولم يكتفوا بدراسة ما يلاحظونه، بل مضوا يعللونه تعليلات بما يتناسب مع روح اللغة، وفهم أساليبها وتطورها، فكان من البديهي أن تختلف نظرات النحاة وتعليلاتهم التي ساهمت في التثبت من صحة التفسيرات والتأويلات النحوية؛ إذ إنها تستنبط أحكامًا ومقاييسا من المادة اللغوية التي جمعها اللغويون والنحاة، فهي لا تناقض القواعد النحوية، وهي في جوهرها تفسير للواقع اللغوي، وتابعة له.

وتبدو أهمية العلل النحوية في إظهار الحكمة في لغة العرب والدقة في أبنيتها وتراكيبها ومفرداتها، ويتضح كذلك ذكاء الناطق بالعربية ومهارته، وذوقه، والتي يجب على النحو إظهارها وتجليتها، فالنحوي يوجه كلام العرب بما يفتح الله عليه من تعليلات، ثم يبني قواعده؛ وهذا ما برزت به العقلية العربية غيرها من الثقافات واللغات، فسعى النحاة من خلال ظاهرة التعليل النحوي إلى تفسير واسع للعديد من الظواهر اللغوية، وبواسطتها تمكّنوا من جمع معطيات لغوية ونحوية للمقارنة بينها، واستنباط حكم يعمّها، أو قاعدة تجمع شتاتها، والمطلع في كتب النحووفي متونها، يؤكد أن النحو في حقيقته يشكل أحكامًا، وهذه الأحكام لابّد لها من قياس واستقراء، وتعليل وصولا إلى أدق التحليلات النحوية التي تساعد في تفسير الظاهرة النحوية بما يتناسب مع المبنى والمعنى، من خلال تكرار في العلل النحوية، وبشكل كبير على ألسنة النحاة، فيعلنون ما يصدرونه من أحكام نحوية رغبة في تأصيل المسائل اللغوية التيجاءت لتفسير الظاهرة اللغوية..

وما تؤكده الدراسة من خلال هذا البحث أن العلة النحوية تؤدي دورا مهما في الدرس النحوي وتساهم في تذليل الحكم النحوي بمايوضحه ويفسِّره، أو يقويه ويعززه، فالتعليل النحويهو الأساس المتين الذي تدور حوله غالبية أبحاث النحو العربي والدراسات اللغوية، وهو المحور المركزي في بناء النحو العربي ونظامه على الخصوص، ويساعد في الوصول إلى الحكم النحوي الصحيح الذي يتماشى مع القاعدة النحوية والمعنى، وهذا الأمر يحتاج إلى نحوي متمكن في اللغة وقواعدها، وتأويلاتها، واستنباط المعاني، وهنا تظهر أهمية التعليل النحوي في إظهار الحكمة في لغة العرب والدقة في أبنيتها، وتراكيبها، ومفرداتها.

المبحث الأول مفهوم التعليل لغة واصطلاحا:

العلة في اللغة بمعنى المرض، قال الخليل بن أحمد الفراهيدي في العين: العلة المرض وصاحبها معتل[1]، وفي الجمهرة العلة من المرض والعلة من الاعتلال جاء بعلة وجمعها العلل[2].

والتعليل لغة: مصدر علل والمُعلِّلُ: اسم مفعول، وهو الذي يكون لوجوده سبب من الأسباب متقدم بالوجود عليه وبالكون قبله[3]، وأما العلة في الاصطلاح فقد عرَّفها الجرجاني: بأنها ما يتوقف عليه وجود الشيء خارجا مؤثرا فيه[4]، وعند الحلواني: هي تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيرا ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصرف[5].

والتعليل اصطلاحا: هو بيان علة الشيء بما يُستدل به من العلة على المعلول، ويسمى برهاناً بمعنى أن يريد المتكلم ذكر حكم واقع، أو متوقع فيقدم قبل ذكره علة وقوعه؛ لكون رتبة العلة متقدمة على المعلول[6] ، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[7].

والزبيدي عرف العلة بأنها "هي التي يطرد الحكم بها في النظائر نحو علة الرفع في الاسم (كذا) ذكر الاسم على جهة يعتمد الكلام فيها، وعلة النصب فيه ذكره على جهة الفضلة في الكلام، وعلة الجر ذكره على جهة الإضافية[8]، وأما مازن المبارك فعرفها بأنها " الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة[9].

وفي المعجم المفصل عرَّفها أميل بديع يعقوب بأنها هي الحكم الذي يعطى عن الكلمة في بنائها وإعرابها، وعلل النحو هي الجواب عن كل حكم إعرابي يخضع له الاسم في حالاته الثلاث: الرفع، والنصب، والجر، والفعل في حالتي الإعراب والبناء وكذلك في الرد على حكم الاسم المبني[10].

والعلة هي النظر في مختلف الأحكام النحوية وما يرونه من الأسباب الداعية لتلك الأحكام وهي أمر ضروري في كل قياس، لذلك كانت العلة الركن الرابع من أركان القياس؛ لأن القياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[11].

فمن خلال التعريفات السابقة نتوصل إلى أن العلة النحوية تقوم على تقديم البراهين والحجج النحوية للظاهرة اللغوية، ومحاولة تتبعها من خلال البحث عن تأويلات هذه الظاهرة؛ للوصول إلى الوجه الأصح من التوجيهات والصياغات النحوية، من خلال التفسير الدقيق للمعاني، ومعرفة العلاقة بينها.

المبحث الثاني التعليل بين النحاة القدامى والمحدثين.

أولا التعليل عند النحاة القدامى:

إن التأويلات النحوية بين النحاة واختلافهم في الكثير من المسائل النحوية دفعت بالكثير من النحاة إلى التوجه نحو التعليل النحوي، ودراسة الظواهر اللغوية، فلم يكتفوا بدراسة ما يلاحظونه، بل مضوا يعللونه تعليلات دقيقة وصولا إلى أدق التفسيرات اللغوية والنحوية للظاهرة اللغوية[12].

وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي كان قد ضرب بسهم وافر من الذكاء والعلم حتى بلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله[13]، وهو أوّل علماء العربية السبّاقين إلى الإشارة إلى التعليل، وذلك حين أجاب أحد سائليه يوماً عن مصدر تعليلاته هل أخذها عن العرب أم اخترعها من نفسه؟ فقال: «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلّة، فهو الذي التمست، وإن لم تكن هناك علّة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلّما وقف هذا الرجل في الدّار على شيء منها قال: إنّما فعل هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو، هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها[14].

أما سيبويه المتوفى(180ه)، وهو الذي بسط النحو، ومدَّ أطنابه وسبب علله، وفتق معانيه ، وقد كانت تعليلاته تسمى وراء التفسير المباشر، وتتدفق بعفوية وبساطة، فلا تعقيد، ولا تكلف، ولا جدل، وقد توسع في استخدام التعليل مع المحافظة على المنهج الذي رسمه له أستاذه الخليل في الاهتمام بالمعنى وأسرار اللغة، والعناية بتعليل القياس والشبيه بالشبيه.

وقد احتوى كتاب سيبوبه على تعليلات كثيرة، منها ما كان يُعلل بها للقواعد المضطردة، ومنها ما يعلل به للأمثلة التي تخرج على تلقي القواعد يقول: وليس شيء يضطرون إليه، إلا وهم يحاولون به وجها[15]، فسيبويه استعمل مصطلح العلة في كتابه بكثرة مفرطة؛ إذ تكاد لا تخلو مسألة نحوية، أو ظاهرة، أو حكم من تعليل، وهذا قد يقودنا إلى حقيقة أن كتاب سيبويه كتاب علل يفوق في مادته العللية المصنَّفات التي أفردها أصحابها للعلة، وسيبويه آمن بأن العرب لم ينطقوا بكلامهم اعتباطًا، بل راعَوا في عقولهم عللًا له وإن لم يصرِّحوا بها، وكان القصد من وراء تعليل النحو هو الإبانة، أو، التفسير، أو التعليم، وإظهار حكمة العرب في لغتهم.

وقد تأثر سيبويهبأستاذه الخليل،فقال في علةرفع الفعل المضارع: "اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم بني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ وال مبني على مبتدأ أو في موضعاسم مجرور، أومنصوب،فإنهامرتفعة، وكينونتها في هذا الموضع ألزمتها الرفع[16].

ويظهر الشغف بالتعليل عند الفراء(ت 207 ه) في بدايات القرن الثالث الهجري فقد ألف كتاب معاني القرآن وقواه بالحجة والتعليل، وقد أثنى المبرد على جهده بقوله: " لولا الفراء لسقطت العربية؛ لأنها كانت تِتنازع ويدَّعيها كل من أراد، ويتكلم الناس على مقادير عقولهم، وقرائحهم فتذهب وأدركنا العلماء يردون في العلم أقاويل العلماء ثم تكون العلل بعدُ ... "[17].

ويبدو أن انشغال الفراء بمحاججة علماء عصره ورد أقاويلهم هو الذي دفعه للإكثار من التعليل، فهو على سبيل المثال لا الحصر يعلل زياده اللام والكاف في كأن تشبيها لها بإنَّ، وزياده الهاء في هذا، والكاف في (كم)، وما في إمّا، والنون في (لتذهبنَّ)، لأن الحروف قد تُوصل من أولها كما توصل من آخرها[18].

وفي بدايه القرن الرابع ظهرت أصالة التعليل على يدي ابن السراج (ت 316ه)، وكانت أهدافه وغاياته من التعليل لأجل وضع علم النحو وقواعده وضبط تراكيبه، وقد صرح ابن السراج هذا بقوله: "علمٌ استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة... واعتلالات النحويين على ضربين، ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا لمَ صار الفاعل مرفوعا، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منها حكمتها في الأصول التي وضعت وتبين فيها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات"[19].

وقد ذهب المبرد(ت 285 ه) إلى إقامة معايير ثابتة عللها من خلال الربط العقلي بين الأحكام النحوية والتصور النظري لها، فربط بين النظرية النحوية والحكم النحوي، بالعلل العقلية المناسبة من وجهة نظره فقال: "اعلم أن حق الأسماء أن تعرب، وتجمع، وتصرف، فمن امتنع منها من الصرف؛ فلمضارعته الأفعال، وكل ما لا يعد من الأسماء فمضارع به الحروف؛ لأنه لا إعراب فيها[20]".

وأما الزجاجي(ت337 ه) فقد ألف كتابا سماه الإيضاح في علل النحو، وقد أراد أن يفرق في هذا الكتاب بين علل النحويين وعلل المتكلمين حيث يقول:"علل النحو ليست موجبة وإنما هي مستنبطة اوضاعا ومقاييسا، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها ليس هذا من تلك الطريق"[21].

فالزجاجي جمع العلل النحوية التي عرفت في عصره سواء ما اتصل منها بالحدود وأحكام الإعراب، أو متصلة منها بالفروض، والظنون الجدلية، وقد ركز الزجاج في كتابه على أهمية معرفة العله ودورها في تعيين الأصول النحوية كالقياس الذي هو "حمل فرع على أصله بعلة جامعة وإجراء حكم الأصل على الفرع"[22].

اما السيرافي (ت 368ه) فبين قدرة التعليل على استقراء اللغة وتفسيرها واستخلاص النتائج بعيدا عن الخطا الواضح من مناظراته مع المناطقة والفلاسفة، فهو كان يريد أن يثبت تفوق النحو في التعليل باعتباره أداة منهجية تحلل بمنطقية وتركب بموضوعية، وتستنتج بعقلانية، لذلك عندما شرح كتاب سيبويه أغناه بكثرة التعليم، وضمنه أساليب الجدل والقياس،فقال فيه الدكتور حسن الملخ: يمكن أن يعد شرح السيرافي للكتاب منجما للعلل النحوية على اختلافها وتباينها بأسلوب عقلي يعتمد مقدمات النحو الكلية للوصول إلى تعليل مسائل أحكام جزئية[23].

والتعليل عند أبي الحسن الرماني(384 ه) هي تغيير المعلول عما كان عليه وعند غيره ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصول أمر يناسبه وذلك الأمر المناسب حكمه وأثره لا بمعنى الموجب[24]، وتبرز جهود الرماني من خلال منهجه الجديد الذي يقوم على تحديد العلة ووصفها وبيان وظيفتها، وهذا ظاهر جلي في شرحه كتاب سيبويه يقول في باب اسم الفعل الغرض فيه أن يبين ما يجوز في اسم الفعل من الأعمال وتركه مما لا يجوز إذ يبدا بمجموعة من الأسئلة كقوله: ما الذي يجوز وما لا يجوز ....؟وهل يجوز...؟ ولمَ كان ؟[25]

وأحيانا كثيرة كان يضع الرماني الفرضيات، ويوازن ويستشهد بآراء النحويين حتى لا يترك شيئا من الباب إلا ويذكره فيقول الدكتور حسن الملخ: وتظهر شخصية الرماني في التعليل في تمحيصه آراء النحاة والموازنة بينها إذ كان يتبع العلة في كثير من المواضع وصفا تقييميا لها، حتى أنه كان يسمي وصف العلة فيقول: العلة الصحيحة، أو العلة الفاسدة أو العلة اللازمة، أو العلة النادرة، أو العلة الموجبة، أو العلة المجوزة[26].

وابن جني(ت 392) فقد أشار في الخصائص إلى أن التّعليل في كتاب سيبويه قائماً على أنواع مختلفة من العلل النحوية، وقد قُسّمها الدارسين إلى أقسام متباينة منها[27]:

1- علّة التخفيف: إذ يُهْرب من ثقل اللفظ إلى خفته، مثل حذف حرف الجر في نحو: لقيته أمس، إنّما أصلها: لقيته بالأمس؛ وعلّة التخفيف أبرز علل الكتاب.

2- علّة كثرة الاستعمال: وهي مرتبطة بسابقتها ويمكن ربطها كذلك بعلّة الاختصار؛ فكثرة استعمال تركيب ما يعرّضه للتغيير، والحذف طلبا للخفّة، مثل ترخيم المنادى لكثرته في كلامهم، وهذه العلّة لم ترد عند السيوطي، وهي لا تختلف –عند شذى جرار– عن علّة التخفيف، ويمكن ربطها هي الأخرى بعلّة الاختصار.

3- العلّة القياسية: وقد جمع فيها الباحث أمان الدين حتحات نوعين من علل السيوطي وهما: علّة التّشبيه وعلّة النّظير، فالعلّة القياسية عنده هي ربط المتشابه بعضه ببعض، والكشف عن النّظائر، مثل: «إن زيدا قائم» فيكون السؤال: لم نصبت زيدا بإن؟ ولم وجب أن تنصب إن الاسم؟ ويكون الجواب لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول واحد.

4- علّة المعنى: وهي إرجاع الظاهرة النحوية إلى المعنى منهجاً في التعليل. وهي المعبّر عنها –في نظر شذى جرار– بعلّة دلالة الحال أو مقتضى الحال.

وابن جني(ت 392ه) يبين في الخصائص أن العلة ليست كالسبب؛ لأن العله توجب الحكم إن لم يوجد مانع والسبب يُجوز معه الحكم إذ قد يرد عليه مانع يؤدي إى تخلف المسبب عنه فقال في الخصائص :"اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب اللفظ، أو ما شابه في اللفظ الفضلة، وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجد من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة، وهي علة الجواز لا علة الوجوب، ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر

يوجب الإمالة لابد منها، وإن كل محال لعلة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه فهذا إذن علة الجواز لا علة الوجوب[28].

وابن الأنباري أشار في لمع الأدلة إلى موقف ابن جني في باب ذكر علل العربيّة أكلاميّة هي أم فقهيّة؟ «اعلم أنّ علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفّتها على النفس؛ وليس كذلك علل الفقه. وذلك أنها إنما هي أعلام، وأمارات، لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفيّة عنا[29].

فابن جني يقرّر في هذا النصّ أنّ علل النحويين أقرب لعلل المتكلّمين، وليست مطابقة لها، والسّبب في ذلك أنّ علل المتكلّمين يصعب نقضها؛ أمّا علل النحاة فمن الممكن نقضها

فالتعليل عند ابن جني ضروري لفهم الظواهر اللغوية ويقول في ذلك: ولست تجد شيئا مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله والحسّ منطو على الاعتراف به. ويقول أيضا: وإذا حكمنا بديهة العقل، وترافعنا إلى الطبيعة والحس، فقد وفينا الصنعة حقها[30].

وقد ضرب ابن جنى مثالا لعلل النحو التي يرى أنها تنحو منحى علل المتكلمين فقال: "قال أبو إسحاق الزجاجي في رفع الفاعل ونصب المفعول: إنما فعل ذلك للفر بينهما، ثم سأل نفسه فقال: فهلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا؟ قيل: الذي فعلوه أحزم، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون[31].

وأما ابن الأنباري(ت577 ه) فقد ألف كتاباأسماه الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في الحصول النحوية، فصنف العلة وشرحها من خلال القياس النحوي لكن السمة الأبرز عليه تتمثل في أهمية تقسيم التعليل وفق المناهج التي اتبعها العلماء في دراسته إذ كان التعليل لغويا ثم أخذ طابعه المنطقي والديني.

وابن مضاء القرطبي(ت592) كان من أشد النحاه موقفا من العلل ودعا إلى إسقاط العلل من الكلام التي لا تفيد غير التعقيد، ولم يدع إلى إلغاء العلل كلها فهي عنده على ثلاثة أضرب العلل الأول وعلل ثوان وعلل ثوالث، وتمارين الصرف وهو قد قال بالعلل الأول التي تجعلنا نعرف أن كل فاعل مرفوع أما غير ذلك فعلينا أن نحطمه[32].

وقد وجد ابن مضاء القرطبي أن النحو قد أثقلته تعليلات النحويين وأقيستهم، ودعا إلى إلغاء القياس، وما يلحق به من تعليلات، لكنه أبقى على العلل الأول التي تحصّل لنا المعرفة بكلام العرب ثم ألغى العلل الثواني والثوالث؛ لعدم الحاجة لها يقول: "والعرب أمه حكيمة فكيف تشبه شيئا بشيء، وتحكم عليه بحكمه وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، واذا فعل واحد من نحويين ذلك جهل، ولم يقبل قوله فلمَ ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضا، وذلك أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء ويحكمون عليه بحكمه، إلا إذا كانت علته حكم الأصل موجودة في الفرع، وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل"[33].

وقد قسم ابن مضاء تلك العلل الزائدة على معرفة كلام العرب إلى ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده، فمثال الأول قولهم: كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع، وما بعدها ساكن فإنه إذا أمر به يحذف الحرف الزائد وتدخل عليه ألف الوصل.... فلما لم يترك أوله كذلك، قيل: لأن الابتداء بالساكن لا يمكن، وهي علة ثانية، ومثال الثاني تعليلهم لسقوط التنوين من الفعل بالثقل، وثقله؛ لان الاسم أكثر استعمالا منه، والشيء إذا عاوده اللسان خفَّ، وإذا قلَّ استعماله ثقل[34].

فانتهى ابن مضاء إلى قناعة بأن التعليل والقياس، وما إلى ذلك قد أرهق النحو، وليست هذه الأمور إلا من باب التعمق في النحو الذي يختصر في غايته حاجه المتكلم للخطاب وتأدية مقاصده على وجه لا يخرج على كلام العرب ومعانيهم، ويرى الدكتور محمد عيد أن تركيز ابن مضاء على العلل الأول هو في سبيل خدمة النص اللغوي لمعرفة صحة نظمه وطريقة نطقه، أما إسقاط العلل الثواني والثوالث فلسببين: الأول يتلخص في عدم الحاجة إليها والثاني هو خروج هذا التعليل إلى طريق الضرورات الذهنية المفتعلة بما يخرج اللغة عن أهداف الموضوع لها[35].

أما السيوطي(ت911 ه)، فقسمها إلى[36]:

1- علة بسيطة، وهي إذا كانت من وجه واحد كالتعليل بالاستثقال، أو الجوار والمشابه.

2- وعلة مركبة وهي اذا كانت من وجوه متعدده بحيث اذا سقط أحد اطرافها فسد التعليل كقلب واو ميزان لوقوعها ساكنة بعد كسرة فالعلة هي السكون بعد الكسر معا وليس السكون مجردا، أو الوقع بعد الكسر فقط.

ثانيا **تعريفات المحدثين للعلة النحوية:**

إن تعريفات المحدثين للعلة النحوية تهدف إلى تفسير لظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيرا ما يتجاوز الحقائق اللغوية ويصل إلى المحاكمة الذهنية فمهدي المخزومي انطلق في نقده للتعليل النحوي من رؤية جديدة للنحو العربي،فيرى أنها ضرورية وأصبحت الحاجة إليها ملحة لا لشيء إلا لعرض النحو عرضا جديدا يتلاءم مع طبيعة اللغة، ولقد كان للتعليل مكان بارز ضمن تجديده فيقول: "أصبحت الحاجة ملحّة إلى نحو خلو مما علق به في تاريخه الطويل من شوائب ليست منه مدروسا وفق منهج يلائمه مبرأ من هذه التعليلات الفلسفية التي اصطنعها القوم، والتي أتت على حيوية هذا الدرس اللغوي فعصفت بها، وانتهى الأمر بها الدرس إلى أن يكون مصدر برم وضيق لا حدّ لها[37].

وأما إبراهيم مصطفى، فكان متشددا من العلة والتعليل، واتهم النحاة باتهامات شتى وقال: إنهم فتنوا وشغلوا بالعلل، وهم يتناولون الإعراب، ووقف بعضهم موقفا آخر من العلة النحوية[38]، وقد أظهر معارضته لنظرية العامل وبعض آثارها حيث يقول: لن تجد هذه النظرية من بعد سلطانها القديم في النحو، ولا سحرها لعقول النحاة ومن استمسك بها فسوف يحس ما فيها من تهافت وهلهلة، وستخذله نفسه حين يبحث عن العامل في مثل التحذير، والإغراء، أو، الاختصاص، أو النداء، ثم يرى أنه يبحث عن غير شيء[39].

أما عباس حسن فقد انتقد إسراف النحاة في التعليم، ويرى أن مشكلة التعليل خطيرة،فمطولات النحو تتسرب إلى

كل مسألة، وتتسلل إلى كل قاعدة، وتملأ الصفحات الكثيرةبكل مجاف للعقل بعيدا عن الحق إلا في أقل المسائل وانذر القواعد[40].

ويرى الدكتور الجواري أن الدارج كثيرا ما ينصرف ذهنه إلى تعليل كثير من الظواهر، والبحث عن العلل لا يُنكر، فليس من مصلحة البحث العلمي أن يهمل، أو يترك فالعلة ليست أمراً لازما دوما بل علينا أن نكتفي بما يحقق غاية النحو، وأن نترك الإلحاح في السؤال عنها فقال: "وقد سبق إلى تناول هذا الموضوع طائفة من الباحثين فدعوا إلى إلغاء نظرية العامل لأنهم؛ يعدونها أساس المشكلات في النحو، وأن الغاءها هو مفتاح التيسير"[41]، فيما عرفها علي أبو المكارم هي السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكما وتحقق في المقيس أيضا فالحق به فأخذ حكمه[42].

ويذهب الباحث حسن خميس سعيد الملخ إلى أن التعليل هو تفسير اقتراني يبين علة الإعراب، أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة[43] ، فيما يعرفها مازن المبارك بأنها الوصف الذي يكون مظنه وجه الحكمة في اتخاذ الحكم[44].

المبحث الثالث نشاة العلة النحوية ومراحلها:

إنَّ الحديث عن العلة النحوية من أكثر القضايا التي شغلت النحويين لارتباطها بقضية العامل النحوي، فتعقبها القدماء، وحاولوا أن يربطوا بين الظواهر النحوية والقواعد التي أسسوهامن جهة، وبين العلة أو السبب؛ سعيا إلى ربط الظواهراللغوية بمسسبباتهالتقريبها إلى أذهان المتعلمين، وتستقر في أفهامهم.

وقد كان العرب قبل شيوع اللحن يتكلمون اللغة على السليقة، ولما وقع اللحن في القران الكريم كان أثره فيهم شديدا، فبادروا إلى إعرابه وضبطه، وكان ذلك عمل أبي الأسود الدؤلي، والنحاه بعده، وهداهم ذلك إلى كشف سر من أسرار العربية، وهو أن هذه الحركات ترجع إلى علل فسموها علل الإعراب[45]، وهنا يجب الإشاره إلى أن النشأة كانت استجابة لظروف وبواعث عربية إسلامية[46].

مراحل نشأة العلة في الدرس النحوي:

أولا: مرحله النشوء والتكوين.

بعد انتشار الإسلام في العالم واتساع رقعة الدولة، دخل كثير من الشعوب غير العربية في الإسلام، وانتشرت العربية كلغة بين هذه الشعوب، مما أدى إلى دخول اللحن في اللغة وتأثير ذلك على العرب، دعت الحاجة علماء ذلك الزمان لتأصيل قواعد اللغة لمواجهة ظاهرة اللحن خاصة فيما يتعلق بالقرآن الكريم والحديث الشريف، حيث روي " أن أبا الأسود الدؤلي سمع رجلا يقرأ قوله تعالى ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾[47] كسر اللام، فقال: لا أظن يسعني إلا أن أضع شيئا أصلح به نحو هذا، فوضع النحو[48]".

وقد بدأت هذه المرحلة بالروايات الأولى لوضع النحو العربي وتقعيده، فأدرك واضعوالنحو خطورة اللحن على اللغة العربية، وأثره السلبي على النص القرآني، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه مثل أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمبتدا مرفوع ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات فاصطلحوا على تسميته اعرابا[49].

وتبدأ هذه المرحلة بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى (ت117 ه) وتنتهي بالخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى 175 هجري وتلميذه سيبويه 180 هجري فكان عبد الله الحضرمي أول منبعج النحو ومد القياس والعلل، وأول من علل النحو، وذكر أسبابه الإعرابية، وقد قيل عنه إنه بلغ الغاية في النحو حتى قيل فيه هو والنحو سواء[50] ، وتمتاز تعليلات هذه الفترة بأنها يسيرة تساعد على فهم كلام العرب، ويدور معظمها في العامل، وأنها كانت بمثابة تفسير للقواعد النحوية، وكانت لصيقة بالحكم لا تتعداه[51].

ثانيا: مرحلة النمو والارتقاء.

في هذه المرحلة نضج القياس وبلغ التعليل صورته المنهجية في استخراج مسائل النحو على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي[52]،حتى نهاية القرن الثالث الهجري، فيقول الزبيدي " ثم أصبح القياس أصلا في الدرس النحوي، وما يعرض من أموره عند الخليل الذي أكثر منه، وتوسع فيه، فقد عرف بتصحيح القياس، وكشف قناعه[53]".

تبدأ هذه المرحلة بالخليل ابن أحمد الفراهيدي، وتلاميذه وتنتهي بالزجاج؛ لأن الخليل هو من النحاة الأوائل الذين فتحوا باب التعريض أمام النحاة ودعوتهم للاجتهاد فيه حينما قال فان سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته فليأت بها[54]، فتعليلات هذه المرحلة تتصف بكونها بعيدة عن الفلسفة، وأنها قريبة من روح اللغة ومن حسها الذي ينفر من القبح.

ومن سمات التعليل النحوي في هذه المرحلة " أن النحاة نظروا في كلام العرب، فوجدوا أشباها ونظائر، فصنفوه في أبواب نحوية، ثم تبينوا علاقات خاصة بموقع الكلام ونمط التركيب تتكرر في أبواب نحوية، فجعلوها علـلا[55]، كما انتشر التعليل بشكل واسع وأصبح شموليا فـــ " كل حكم نحوي يعلل، وكل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية لابد لها من علة عقلية، ولم يكتفوا بالعلل القريبة بل ذهبوا يغوصون في كوامن العلل[56].

فمن سمات التعليل في هذه المرحلة:

1-بساطة التعليل ومباشرته للمعنى اللغوي من التعليل،وبناء التعليل على استقراء ناقص لكلام العرب.

2-جزئية الموضوع والنظرة لانصرافهم إلى التقعيد، ومحاولة بناء تفسير كلي للنحو.

3-التوافق مع القواعد دون التأثير فيها.

4- الوقوف عند النصوص اللغوية.

5-ارتباط التعليل بالتعليم.

ثالثا: مرحلة النضج والازدهار.

تميزت هذه المرحلة ببروز المنهج التعليلي في صياغة النحو، وظهور محاولات تنظرية في التعليل وظهرت اتجاهات معارضة للإسراف في استعمال العلل النحوية واستخداماتها، فالقرن الرابع الهجري يعد أزهى عصور الابتكار في تأليف اللغة والنح، ذلك أن آفاق الحياة العلمية قد اتسعت كثيرا، ونشطت الدراسات اللغوية نشاطا لا نظير له، وفي هذا العصر وصل التعليل النحوي إلى أوج مراحل ازدهاره، ونضوجه.

عرفت العلة النحوية في هذه الفترة انحرافا كبيرا عن الإطار النظري الذي وضعه لها القدامى، حيث اخضعها النحاة لمختلف علوم العصر من منطقوفلسفة وجعلوا العلل النحوية بمنزلة العلل العقلية، فأجروها مجراها، وهذا ما جعل ابن الأنباري يجعلهما شيئا واحدا، ولا يقيم فرقا بينهما حينما قال: العلة النحوية كالعلة العقلية، ولا خلاف أن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة، ولا يجوز أن يدخلها التخصيص كذلك العلة النحوية[57].

ومن مميزات هذه المرحلة التي يصطلح عليها بمرحلة التنظير ظهور محاولات تنظيرية في التعليل، ويبدو أن ظهور هذا المنحى الجديد في التعليل كان من بوادر استفادة بعض النحويين من الفلسفة الكلامية وعلم الجدل في توجيه مسائلهم النحوية، وتقويتها، وتثبيتها منطقيا، والإيقاع بالخصوم، إذ لم يكن نحاة هذه المرحلة في منأى عن المنطق الأرسطي الذي ترجم إلى العربية بمساعدة حنين بن إسحاق وتلامذته، أما نحاة القرن الرابع الهجري فلم يعد القياس عندهم كما هو الحال عند الأجيال الأولى من النحويين، لأن انتشار الثقافات الأجنبية جعل القياس النحوي يكتسب صبغة فلسفية، إذ شاع بينهم ما ذكره "أرسطو" في كتابه " المباحث " عن القياس، وهو قوله " هو الاستدلال الذي سلمنا فيه بمقدمات معينة لزم عنها بالضرورة شيء آخر غير تلك المقدمات[58].

وقد استفاد النحاة في هذه المرحلة من فلسفة العلل ومنطقتها، وعلم الجدل في توجيه مسائلهم النحوية وتقويتها وتثبيتها منطقيا والايقاع بالخصوم أيما إيقاع[59]وبزغ فيها مدرسة التأويل التي تبحث في إظهار قوة القواعد اللغوية وأصولها ومدى موافقتها لظواهر اللغة العربية وتركيز جل اهتمامها في البحث عن علل النحو ودقائقه وتوجيه مذاهب العرب في كلامهم فاصبح الباحث في العله ذا مغزى.

رابعا مرحلة المراجعة والاستقرار.

وفي هذه المرحلة مالالتعليل النحوي إلى الاستقرار على المستوى النظري والتطبيقي، وأصبح تعليلا وترجيحا بين العلل واختيارا منها تتخلله تفصيلات لما اجمله النحاة من العلل، وتوضيحات لما جاء غامضا مبهما[60].

ففي القرن الرابع الهجري تعلق النحاة العرب بالمنطق، وافتتنوا به حتى ساروا على نهجه وشغفه بالتعليل أكثر من شغفهم باللغة ذاتها، حتى أضحى كلامهم أقرب إلى الفلسفة منها إلى النحو نفسه، وهذا ما جعل أبا علي الفارسي يستنكر على معاصره الرماني غلوه في التعليل ومزجه النحو بالمنطق حتى قال فيه: إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الروماني فليس معنا منه شيء، وان كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء".

فالعلة في هذه المرحلة تميزت عن غيرها من المراحل السابقة، حيث أفردت بمؤلفات عديدة حيث توسع أبو الحسن محمد ابن عبد الله الوراق في العلة، فتجاوز العلة الأولى، وأضحى يعلل بعلل استعملها النحاة وأخرى تجنبوها؛ لأن

العرب لم تتكلم بها، ثم سار على نهجه أبو القاسم الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو، فجمع الكثير من العلل ممن سبقع من النحاة للتمييز بين أنواع العلل المختلفة، ثم يأتي أبو الفتح عثمان ابن جني ليدافع عنها في كتابه الخصائص ويطيل الحديث عنها في في سر صناعة الإعراب ويخصص كتابا عن علل التثنية.

المبحث الثالث: الجانب العملي من التعليل في الدرس النحوي.

أولا التعليل في الضمائر:

الضمائر قسمان: بارزة، وهي التي لها صورة في التركيب، في النطق والكتابة، ومستترة، وهي التي ليس لها صورة في التركيب، لا في النطق ولا في الكتابة، والبارزة تنقسم بدورها إلى متصلة ومنفصلة[61]. وهي باتفاق النحاة مبنية، وقد ذكر ابن إياز أربعة أوجه لتعليل بنائها:

الوجه الأوَّل :هو أنَّ وضعه بالأصالة كوضع الحروف،" ألا تراه على حرف واحدٍ كالتاء في (ضربتُ)، والكاف في (ضربكَ)، ثم حمل على ذلك في البناء ما هو على أكثر من عدَّته نحو : (نحن)، و(إياك)؛ لأنَّ الجميع من وادٍ واحدٍ"[62].

فهو هنا يعلل لأمرين :أحدهما: بناء الضمائر لمشابهتها اللفظية للحروف في أصل الوضع، والآخر: حمل الضمائر التي هي على أكثر من حرفٍ عليها في البناء.

الوجه الثاني :هو مشابهته للحرف،" وذلك في احتياجه في أصل وضعه إلى ما يتبين به من قرينة التكلم والخطاب، وتقدُّم الذكر في الغالب"[63].

وهاتان العلتان كلتاهما تقومان على علة شبه الحرف، ولكن اختلفت جهة الشبه في الأولى عن الثانية، فالأولى تقوم على الشبه الوضعي، أي مشابه الحرف في.

وتحدث الخوارزمي في كتابه ترشيح العلل في شرح الجمل عن التعليل في الضمائر من حيث الفصل والوصل، فهي على ثلاثة أحوال أحدها : ما يجب فيه الوصل دون الفصل، وثانيها ما يجب فيها الفصل دون الوصل، وثالثها ما يجب فيها الأمران: الفصل والوصل، فضمير الفاعل نحو: خرجت، وضربت لا يجوز أن نقول: خرج أنت، فتضع المنفصل موضع المتصل مع إمكانه لاختصاره، أما إذا جئت ب إلاَّ جاز الفصل؛ لعدم إمكان الوصل تقول: ما خرج إلا أنت، وإن كان ضمير المفعول فإن كان فعله متعديا إلى مفعول واحد، فلا يجوز فيه إلا الوصل إلاَّ إذا جئت ب(إلاَّ) فيجوز حينئذ أن تقول: ما ضربت إلاَّ إياك، وإن كان الفعل متعديا إلى اثنين، فلا يجوز في المفعول الأول الفصل فنقول: أعطيتك درهما، ولا يجوز أعطيت إياك درهما[64].

وأما سيبويه في الكتاب فقد تحدث عن جواز وقوع الاسم المرفوع والمنصوب ضميرا متصلا أو منفصلا، فقال: فإن قال قائل: لمَ جاز أن يقع الاسم المرفوع، والمنصوب ضميرا منفصلا، ولم يكن في المجرور إلاَّ ضميرا متصلا، والجواب على ذلك: أن المرفوع والمنصوب يجوز أن يفصل بينهما، وبين ما عمل فيهما والمجرور مع الجار كالشيء الواحد، ولا يجوز الفصل فيهما[65].

وأشار العكبري في اللباب إلى علة اتصال الضمير المرفوع بالكلمة وقال: إنما دلَّ اتصال الضمير المرفوع الموضع بالكلمة على أنها فعل؛ لأن الضمير المتصل المرفوع لا يكون إلا فاعلا والفاعل لا يتصل بغير الفعل[66].

ثانيا **التعليل في القراءات القرآنية:**

ارتبط النحو بالقرآن الكريم ارتباطا وثيقا فالقرآن أسهم في الحفاظ على أنظمة اللغة وقوانينها، والنحو في بدايته نشأ لخدمه القرآن العظيم، والنحويون جميعا لم يحدث بينهم خلاف في أن يكون القرآن مصدر لبناء القواعد، غير أن طائفه من الآساليب القرآنيه لم تخضع لأقيسة البصريين، ورفضوا الأخذ بها وحاولوا تأويلها، وتخريجها؛ لتتفق مع مقاييسهم، ولا غرابة في اعتبار القران الكريم المصدر الأول للقاعدة النحوية، وهو بلغته وأسلوبه تفوق على لسان العربي، وقد اهتم الخاصة والعامة بلغة القران الكريم اهتماما منقطع النظير، وعلماء النحو اعتمدوا آيات القرآن الكريم شواهد على صحة القاعدة النحوية، أو دليلا على فساد أخرى، أو تأويلا، وتخريجا لبعض القواعد النحوية، فوجدوا توافقا، وانسجاما بين القواعد النحوية، والقران الكريم، ومع أن النحاة احتجوا بالشاهد القراني غير انهم لم يستندوا إليه في جميع مسائلهم النحوية، فهناك مسائل عديده قررها جمهور النحاة مع أن استعمال القرآن الكريم جاء خلافا لها من ذلك أنهم قرروا من قبل عدم جواز العطف بالرفع على موضع (إن) قبل تمام الخبر، واعتبروا مخالفة ذلك لحنا، والأسلوب القرآني جاوز هذه القاعدة في قوله تعالى(ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) يعني هذا أن الآية السابقه ترى جواز العطف بالرفع على موضع (إن) قبل تمام الخبر، أو بعد تمامه، والكوفيون يذهبون مذهب جواز العطف على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر، أما البصريون فيرون عدم الجواز على كل حال ، الصواب هنا هو تجاوز راي البصريين وتأييد ما ذهب إليه الكوفيين؛ لأن الأصل في ذلك جواز العطف على موضع اسم إن قبل تمام الخبر، وخير شاهد هو الآية القرانية السابقة، فلا اجتهاد مع النص[67].

وفي موضع أخر من تعليل القراءات القرآنية، فقد أوضح الدكتور سعدون الربعي في كتابه النحو القرآني بين الفراء والزجاج والزمخشري كيفية التعليل في مجيء الأمر في تاويل الجزاء في قوله تعالى(قل انفقوا طوع او كرها لن يتقبل منكم) التوبة 53 فذهب الفراء إلى أن فعل الأمر انفقوا محمول في المعنى على الشرط، والجزاء فقال: هو أمر في اللفظ، وليس بأمر في المعنى؛ لانه أخبرهم أنه لم يتقبل منهم، وهو في الكلام بمنزلة (إن) في الجزاء، كأنك قلت: إن انفقت طوعا، أو كرها فليس بمقبول منك ومثله قوله تعالى: (استغفر لهم او لا تستغفر لهم) ليس بأمر، إنما هو على تأويل الجزاء والزمخشري حمل فعل الأمر "انفقوا" على معنى الخبر فقال: فإن قلت: كيف أمرهم بالإنفاق ثم قال: لن يتقبل منكم قلت: هو أمر في معنى الخبر كقوله تبارك وتعالى (قل من كان في الضلاله فليمدد له الرحمن مدا) ومعناه: لن يتقبل منكم أنفقتم طوعا أو كرها، ونحوه قوله تعالى (استغفر لهم او لا تستغفر لهم) لن يغفر الله لهم استغفرت لهم، أم لم تستغفر لهم[68].

وبين الباقولي التعليل النحوي في قوله (**فَإِن يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ**)[69]حيث أشار إلى أن (يمح الله) ليس بمعطوف على يختم، ولكن الواو حذف في المصحف في الخط كما جاء في قوله تعالى(**سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ**)[70] ، وإنما لم يكن معطوفا على يختم؛ لأن محو الباطل واجب، وليس معلقا بالشرط، فقوله: (ويمحُ الله الباطل)، مستأنف

قوله تعالى: ويحق الحقَّ)، فرفع ولو كان مجزوما لقال (ويُحِقَّ الحق)، وقيل أيضا أن قوله: (يمحو الله)عطف على قوله: (ويختم) فالمعنى (ويمح الله الباطل) بان ينزله على لسان نبي آخر، ويكون قوله ويحق مبنيا على الضم[71].

وأوضح الشيرازي في كتابه المُوضح في وجوه القراءات وعللها، التعليلات النحوية لحرف الراء في الآية القرآنية (الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ)[72] مفتوحة الراء فالوجه الأول في فتح الراء وترك الإمالة، فالإمالة حكم غير واجب، بل هو جائز وكثير من العرب لا يميلون شيئا، وإن كان فيه ما يستدعي في الإمالة، والأفضل هنا ترك الإمالة لشيء آخر، وهو وجود الراء المفتوحة، وهي حرف يمنع الإمالة كما يمنعها الحرف المُستعلي؛ لأنها حرف مكرر، فالفتحة فيه بمنزلة فتحتين، وأما الوجه الثاني، فما بين الفتح والكسر، وهو أنه حرف من حروف التهجي، وهو اسم لا يستحق الإعراب ؛ لأنه يجري مجرى الأصوات، فكره فيه الإمالة؛ لشبهه بالحروف، وللفتحة الحاصلة في الراء أيضا، وكره أيضا فيه ترك الإمالة؛ لأنها اسم لما يُتلفظ به من الأصوات المقطعة للتهجي والأسماء يجوز فيها الإمالة؛ فلهذا جعلها بين الفتح والكسر ، وأما الوجه الثالث فهو أن الراء كما ذكرنا اسم لأن حروف التهجي أسماء لهذه الأصوات المخصوصة، كالشيب، والجوت ونحوهما، فأرادوا إبانه كونهما أسماء فأمالوها لذلك؛ لأن حروف المعاني لا يجوز فيها الإمالة، وأجروا الألف منها مجرى المنقلب عن الياء[73].

ثالثا التعليل في بناء الأسماء الموصولة:

الموصولات مبنية كلها سوى (أيٌّ)،وهي تبنى في حال إضافتها وحذف صدر صلتها[74]، واسمين للمثنى معربين هما (اللَّذان)، و(اللَّتان)، والمبنيٌّ منها ملازم للبناء، والبناء في هذه الأسماء الموصولة بناءٌ لازمٌ، أو ثابت، وهو بناء لا يفارق الكلمة في حال من أحوالها، إلا ما تعددت فيه اللهجات، إذ يمكن أنْ تخرجه من بنائه، كما الحال عند قبيلة هذيل،إذ يشبهون (الَّذي) بصفات العقلاء فيعربونه ويقولون: (نُصرَ الَّذونَ هدوا على الَّذين ضلوا)[75].

وقد تعدد ما تبنى عليه الموصولات، فمنها ما هو مبني على السكون دائماً نحو: الذي، والتي، ومن، ومنها ما هو مبني على الفتح نحو: الذين، ومنها ما هو مبنى على الكسر نحو: أولاءِ، واللَّاتِ، واللَّاءِ، ومنها ما يبنى على الضمِّ نحو: أيٌّ، في الحالة التي تكون فيها مبنية[76].

وذكر ابنُ إيازِ العلة في بناء الموصولات بقوله :"الموصولات مبنية لثلاثةِ أوجهٍ : الأوَّل :أنَّ منها ما وضعه وضع الحروف، كـ(مَن)، و(ما)، ثم حمل الباقي عليه في ذلك. والثاني : أنَّها كبعض الكلمة، فحكمها حكم (جع) من (جعفر). والثالث : أنَّ (الذي)، و(التي)، وتوابعهما إنَّما وصلا بالجملة؛ ليصحَّ وصف المعارف بهما، فجريا مجرى المعرِّف، والباقي محمول عليهما"[77].

فالعلة عند ابن إيازفي بناء الموصولات هي علة شبه الحرف، ولكن اختلفت وجوه الشبه التي ذكرها وهي على النحو الآتي :

•- الشبه الوضعيِّ :وهو مشابهة (من) و(ما) للحرف في كونِهما على حرفين، فشابهت الحروف مثل قد وبل[78]، والشبه للحرف من ناحية اللفظ أقوى من غيره من أنواع الشبه المسببة لبناء الاسم[79]؛ لذلك استحسن ابن إياز الوجه الأوَّل؛

"لأنَّ الضمير المتصل هو الأصل في باب الإضمار، ولهذا يقولون: إذا قدرتَ على المتصل لا تعدل عنه إلى المنفصل"[80].

وعلة بناء الضمائر لشبه الحرف في اللفظ أو في الافتقار هي من العلل القياسية التي ذكرها أكثر من طرق المسألة من النحاة[81].

الوجه الثالث : أنَّ الضمير بني لأنَّه " كالجزء من الاسم المظهر إذ كان قولك : (زيدٌ ضربتُه)، إنَّما أتيت بالهاء لتكون كالجزء من اسمه دالةً عليه، إلا أنَّك ذكرتَ الهاء ولم تذكر الجزء من اسمه لتكون عامة في كلِّ اسم تريد إضماره ، وجزء الاسم لا يستحقُّ الإعراب"[82]. ومعنى هذا أنَّ الضمير عند اتصاله بالاسم الظاهر تنزل.

رابعا التعليل في باب التثنيه والجمع:

ذكر أبو علي النحوي في كتابه الايضاح أن الاسم العلم الذي هو (زيدُ)ونحوه يجري في تثنيته وجمعه مسلَّما نكرة ومعرفة مجرى واحدا بمنزلة صفة[83]، وقال سيبويه فيما يكون فيه شيء غالبا عليه اسم يكون لكل من كان لأمّتِهِ فإن قلت: هذان زيدان منطلقان، وهذان عمران منطلقان، لم يكن هذا الكلام إلا نكرة[84]، فقال في فصل آخر من ابواب اسم الفاعل لأنه لا يكون الاسم معرفه ثم يثنى[85].

وقد تحدث العكبري في اللباب عن التعليل في التثنية والجمع فقال: أصل التثنية العطف من قولك: ثنيت العود إذ عطفته، وكان الأصل ان يعطف اسم على اسم، وقد جاء من ذلك في الشعر كثير، لكنهم اكتفوا باسم واحد وحرف، وجعلوه عوضا من الأسماء المعطوفة باختصار[86].

والاسماء المثناة والمجموعة معربة وحكي عنها الزجاج انها مبنية، وكلامه في المعاني يخالف هذا، والدليل على أنها معربة وجود حد المعرب، وهو اختلاف آخرها لاختلاف العامل، وأنها لم تشبه الحروف، ولا يقال إنها تضمنت معنى واو العطف؛ لأن تضمُّن الاسم معنى الحرف لا يغير لفظه ك(أين) و(خمسه عشر) ولفظ التثنية غير لفظ الواحد بحيث لا يصحُّ إظهار الواو فيه[87].

وأما ابن الوراق فأوضح في كتابه العلل في النحو باب التعليل في التثنية والجمع فقال: فإن قال قائل لِمَ اختلفت التثنية والجمع هذا الاختلاف ؟ والجواب في ذلك أنه لضرورة أدت إليه، وذلك أن الاسم المرفوع كان حقه أن يثنى بالواو؛ لأن الضمير بالواو فيقال جاءني الزيدون بفتح ما قبل الواو، وفي الجمع الزيدُون (بضم ما قبل الواو)، وكان يجب في الجر أن يقال: مررت بالزيدَين(بفتح ما قبل الياء) في التثنية وبكسره في الجمع، فيقع الفصل بين تثنية المرفوع وجمعه، وبين تثنية المجرور وجمعه باختلاف الحركات، فاذا بنينا المنصوب على هذا القياس، لزم أن تقول: رأيت الزيدان؛ لأن الفتحة من الألف، ولو فعلنا هذا وأردنا الجمع، لزم أن ترجع الألف في الجمع، كما رجعت الواو والياء في جمع المرفوع والمجرور، ولو فعلنا هذا لم يقع فصل بين تثنية المنصوب وجمعه؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا، فلما كان هذا يؤدي إلى اللبس بين التثنيه والجمع أسقطت علامة المنصوب، ولم يكن بدٌ من حمله إذا ثني، أو جمع على المرفوع، أو المجرور، فكان حمله على المجرور أولى من أربع جهات: أحدها أن المنصوب والمجرور قد يشتركان في المعنى كقولك: مررت بزيدٍ معناه جزت زيدا، فلاشتراكهما في المعنى حمل النصب على الجر، والجهة الثانيه أنهما يشتركان في الكناية نحو قولك: مررت بك ورأيتك، والجهة الثالثة أن الجر ألزم للأسماء من الرفع؛ لأن الرفع ينتقل إلى الفعل، فكان حمل

النصب على الإلزام أولى من حمله على المتنقل، وأما الجهه الرابعة أن الجر اخف من الرفع، فلما أردنا حمل المنصوب وهو خفيف كان حمله على المخفوض أولى[88].

أما الزجاجي فقد أوضح القول في الألف والياء والواو في التثنية والجمع أهي إعراب أم حروف إعراب فقال: اعلم أن للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال[89]:

١ــ فقال الكوفيون كلهم الألف في التثنية، والواو في الجمع، والياء في التثنية والجمع هي الإعراب نفسه.

٢- وقال المازني والمبرد والأخفش سعيد بن مسعدة هذه الحروف دليل الإعراب، وليست بإعراب ولا حروف إعراب.

٣- وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما هذه الحروف الإعراب.

وأوضح الزجاجي التعليلات النحوية للرد على رأي الكوفيين فقال: من أين لكم أن هذه الحروف هي الاعراب نفسه، وقد علمتم أن من المتفق عليه أن الواحد أول، وإعرابه هو الأصل الذي يقاس عليه، ويرد إليه الحكم على ما اختلف فيه إذ كان أصلا لما وقع فيه الاختلاف، والمنازعة، وكان المختلف فيه فرعا ولا خلاف بيننا أن الواحد قبل الاثنين والجميع وإعراب الواحد بحركات تعتقب في آخر حرف منه كقولنا: هذا زيد ومحمد، ورأيت زيدا ومحمدا، ومررت بزيد ومحمد، والإعراب حركات تدل على معانٍ تعتور الأسماء بعد حصولها بحروفها كلها، وأبنيتها، فمن أين لكم أن الإعراب تغير في التثنية والجمع، وصار بحروف هي كمال الاسم؟ ولئن جاز أن تكون الألف في التثنية والواو في الجمع والياء فيهما الاعراب؛ ليجوزنَّ أن تكون الراء من جعفر والميم من مسلم هي الإعراب نفسه؛ لأنها نهايه الاسم[90].

وجاوب الزجاجي على الكلام السابق إنما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين على حسب ما سمعنا مما يحتج به عنهم من ينصر مذهبهم من المتأخرين، وعلى حسب ما في كتبهم إلا أن العبارة عن ذلك بغير الفاظهم، والمعنى واحد، لأن لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها لكان في نقل ذلك مشقه علينا من غير زيادة في الفائدة، بل لعل أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم، وكثير من ألفاظهم قد هذَّبها من نحكي عنه مذهب الكوفيين مثل ابن كيسان، وابن شقير، وابن الخياط، وابن الأنباري، فنحن إنما نحكي علل الكوفيين على الفاظ هؤلاء، ومن جرى مجراهم مع أنه لا زيادة في المعنى عليهم، ولا بخس حظ يجب لهم[91].

خامسا علة حد الاسم:

اكتفى سيبويه بتمثيل حد الاسم فقال: فهو مثل: رجل، وفرس[92]، ولا أثر لتعريفه في الكتاب، فعلل أصحابه ذلك بأنه ترك تحديده ظنا منه أنه غير مُشكل[93]، فيما أشار الأنباري في أسرار العربية إلى أن سيبويه لم يترك تحديد الاسم لأنه غير مشكل، وإنما تركه؛ لأنه مُشكل، وربما رأى أن الاسم لا يحد، ولذلك لم يضع له حدا، فالنحاة اختلف اختلافا كثيرا في حد الاسم، لا نجد نظيره في تحديدهم الفعل والحرف، فقد ذكر ابن الأنباري ما يزيد على السبعين حدا[94]، ويذكر بعضها الزجاجي في الإيضاح[95]،وابن فارس بعضا منها[96]، وخلاصتها هي عدم الإحاطة بجوهر المحدود عند وضعها، فأوردوا أن جميعها ليست جامعا مانعا، ولذلك قال بعضهم: لا حد له ولهذا لم يحده سيبويه، وإنما اكتفى فيه بالمثال فقال: الاسم رجل، وفرس[97].

وأما ابن الوراق في كتابه علل النحو فيقول[98]: "واعلم ان للاسم حدا، أو خواصا، فحده كل ما دل على معنى مفرد تحته غير مقترن بزمان محصل، فهو اسم كقوله: رجل وفرس وما أشبه ذلك، وأما خواص الاسم فيجوز دخول الألف واللام عليه، والتنوين، وحرف من حروف الجر، ووقوعه فاعلا ومفعولا والإضافه والإضمار، وما أشبه ذلك وأن يحسن معه ضر ونفع، وبعض النحويين لا يجعل علامة الاسم جواز دخول هذه الأشياء؛ فرارا من أن تلزمهم معارضة لقولهم: أتت الناقة على مضربها، أي على الزمان الذي يضربها فيه الفحل، وذلك أنه يقول: إن المضرب قد دل على زمان وضرب، وهو مع ذلك اسم وهذا ينقض حد الاسم.

وجاوب ابن الوراق على ذلك أن يقال: إن المضرب وضع لدلالة على زمان فقط، وإن كنا نفهم مع ذلك الضرب لاشتقاق اللفظ من الضرب واذا كان المفهوم من دلالة وضع الاسم معنى واحدا، فقد سلم لفظ الحد، ونظير ما ذكرناه أن الأفعال إنما وضعت للدلالة على الزمان[99].

وأما الزجاجي فقد حد الاسم ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به، وهذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البته، ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلنا في كلام العرب، لأنا له نقصد، وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حداً خارجاً عن أوضاع النحو، فقالوا :الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح، لأنه يلزم منه أنه يكون كثير من الحروف أسماء، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان، نحو إن ولكن وما أشبه ذلك.[100]

Abstract

Reasoning and its role in improving the grammar lesson

By Muhammad Abdel Hamid Rizq Al-Asasfah

Reasoning is one of the most important features that distinguish Arabic grammar. Grammatical rules are built on interpretation and interpretation, and explaining rulings is not merely a matter of diving and in-depth understanding of the secrets of grammar and its philosophy. Rather, it is an integral part of practical grammatical work that is indispensable in clarifying grammatical principles, especially since ancient and modern grammariansThey made strenuous efforts to standardize it and establish its rules, and these efforts had a significant impact in completing the grammatical principles, explaining the rulings, and establishing the grammatical terminology that contributed to clarifying many linguistic and grammatical connotations.alnudj walaizdihar.The study concluded that reasoning has contributed to dismantling many linguistic secrets that reside within many linguistic phenomena, through a gradual progression in the appearance of grammatical reasoning from origin and formation to growth and advancement to the stage of maturity and prosperity.

الهوامش

[1]–أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج1، ص 88.

[2]–جمهرة اللغة، أبي البكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصري (ت ٣٢١هـ)، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، 1987م، ج1،ص113.

[3]– -ابن منظور، لسان العرب، تدقيق:أمين عبد الوهاب؛ محمد العبيدي،دار إحياء التراث ،بيروت،ط6،ج4، ص 3080.

[4]– الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1958، ص 108.

[5]– محمد خير الحلواني، صور النحو العربي، الناشر الأطلسي، الرباط، 1981، ص 108.

[6]– الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت 1094هـ) تحقيق عدنان درويش – محمد المصري،مؤسسة الرسالة – بيروت ج1 ، 294.

[7]– الأنفال، الآية 68.

[8]–سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، الطبعة الأولى، عمان ــ الأردن، دار الشروق. ،1997م، ص 27.

[9]–مازن المبارك، **النحو العربي**، الطبعة الأولى، بيروت، المكتبة الحديثة، 1965م، ص 90.

[10]– أميل بديع يعقوب، المعجم المفصل، دار الكتب العلمية، ج2، ص67.

[11]– جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو،ضبطه وعلق عليه عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له علاء الدين عطية، دار البيروتي، ص 94 – 96.

[12]– الحلواني، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي، حلب، 1971، ص 70.

[13]– نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت 577ه)، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبه المنار– الأردن– الزرقاء، ص45.

[14]– أبو القاسم الزجاجي، . الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت، الطبعة الثالثة، 1979،ص66.

[15]– أبو بشر عثمان بن قنبر، سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، ط3، 1983 ، ج1، ص 32

[16]–سيبويه، الكتاب، ج3 ص9.

[17]– أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1984، ص132.

[18]– أبو زكريا الفراء، معاني القرآن د، تحقيق محمد نجار، أحمد نجاتي، علي ناصف، عبد الفتاح شبلي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1983، ج1، ص465 – 466.

[19]– ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد السلام الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت،ط1996،2،ج1، ص 35.

[20]–محمد ابن اليزيد المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، دار إحياء التراث القاهرة، مصر، دط، 1994،ج3 ص171.

[21]– أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 64.

[22]–ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في اصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق الطبعة الأولى، 1957، ص 93.

[23]–حسن الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 59.

[24]– دائره المعارف للأعلام، ج 22 صفحة من 38 الى 139

[25]–أبو الحسن الرماني، شرح كتاب سيبويه، رسالة دكتوراة، تحقيق محمد شيبه، جامعه أم القرى مكة المكرمة، 1995 ، ص 527 – 528.

[26]–حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، الطبعة الأولى، عمان، 2000 ، دار الشروق،ص63.

[27]– أبو الفتح عثمان ابن جني (ت 392ه)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية القاهرة، ج 1/ص271.

[28]– الخصائص، ج1، ص 164

[29]– ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق الدكتور أحمد عبد الباسط، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ص: 98.

[30]– الخصائص، ج 1، ص 51– 53.

[31]–الخصائص، ج1، ص49.

[32]–ابن مضاء القرطبي الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة الطبعة الثالثة، 1988، ص 87.

[33]– ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة، ص 134، وانظر.كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل، المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي جامعة أم القرى، تصنيف صدر الأفاضل بن الحسين الخوارزمي(ت617ه)، إعدادعادل محسن سالم العميري1419–1998م، ص100.

[34]–ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة، ص135.

[35]– أصول النحو العربي في نظر النحاء ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد،عالم الكتب،القاهره الطبعه الرابعه 1989،ص 135

[36]– الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، ص 88.

[37]–مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط2، 1986، ص27.

[38]–إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، الطبعة الثانية، القاهرة،1992،ص10.

[39]–ابراهيم مصطفى، إحياء النحو،ص من 194 – 195.

[40]– عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، الطبعة الثانية القاهرة، 1978 ، دار المعارف،ص 156.

[41]– الدكتور أحمد عبد الستار الجواري،نحو التيسير"دراسة ونقد منهجي"، مطبعة المجمع العلمي العراقي،1404ه–1984م،ص147.

[42]– علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006 ، دار غريب، ص 108.

[43]– حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 29.

[44]– مازن المبارك، العلة النحوية نشأتها وتطورها ، المكتبة الحديثة، 1965م، ص: 5.

[45]– لسان العرب، لابن منظور، ج11 ص 471 مادة علل.

[46]– الفيروز أبادي، العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي(ت817ه)، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف محمد نعيم العرقسوسي، بيروت – لبنان، ج4، ص2

[47]– التوبة الآية 3.

[48]– أبو الطيب اللغوي.ع، ***مراتب النحويين***، *تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم*، صيدا ــ بيروت، المكتبة العصرية، ص 8

[49]– ابن خلدون، المقدمة، اعتناء ودراسة أحمد الزعبي، د ط الجزائر، د س، دار الهدى، ص 625.

[50]– المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، 2019 ،ص 23.

[51]– العلل النحوية في كتاب الأصول في النحو لابن السراج 316 ه،ــ حسن ياسين عباس، العراق ، رسالة منشورة في جامعة بغداد كلية الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها، بإشراف الأستاذ الدكتور محمد ضاري حماد . 1424هــ–2003م.

[52]– سعود بن غازي أبو تاكي، 1425هــ، أبو تاكي، ***خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري***، الطبعة الأولى، دار غريب،1425هــ، ص 325

[53]– سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، الطبعة الأولى، عمان ــ الأردن، دار الشروق. 1997م، ص 19

[54]– الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 66.

[55]– حسن خميس سعيد الملخ، 2000م، ص46

[56]–جاب الله يازيد،، ظاهرة التعليل في النحو عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص، 20040–2005م، ص 38.

[57]– ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، سعيد الأفغاني دار طباعة سوريا، 1957 مطبعة الجامعة السورية ص 112.

[58]– سعود بن غازي أبو تاكي، ***خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري***، ص 325.

[59]– الإيضاح في علل النحو، أبي القاسم الزجاجي، تحقيق محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية ص 5.

[60]– حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 82.

[61]– الكنَّاش في فني النحو والصرف، الملك المؤيد عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل الشهير بصاحب حماة(ت732ه)، دراسة وتحقيق د. رياض بن حسن الخوَّام، المكتبة العصرية، بيروت، 1425ه– 2004م. ج 242/1.

[62]– المحصول في شرح الفصول شرح فصول ابن معطٍ في النحو، جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز البغدادي، تحقيق د. شريف عبد الكريم النجاردار عمَّار، عمَّان، 1431ه– 2010م ج 2/ 794.

[63]– المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[64] – ترشيح العلل في شرح الجمل، تصنيف صدر الأفاضل القاسمبن الحسين الخوارزمي(ت:617)،إعداد عادل محسنسالم العميري،1419هـــ_1998م،ص344.

[65]–الكتاب، سيبويه،ج4، ص164

[66]–اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(538– 616)ه، تحقيق غازي مختار الطليمات،ج1، ص 50

[67]–أثر تعدد الاوجه الإعرابية في الدلالة عند الأصوليين "آيات الأحكام أنموذجا"، الدكتور كمال أحمد فالح المقابلة، دار ضياء للنشر والتوزيع، عمان ــ الأردن، 1430 هجري ــ2009، ص 28.

[68]– النحو القرآني بين الفراء والزجاج والزمخشري" دراسة وصفية موازنة لقضية الأثر والتأثر"، الدكتور سعدون بن أحمد بن علي الربعي، جامعة بابل، دار الرضوان للنشر والتوزيع، مؤسسة دار الصادق الثقافية، ص 271

[69]–الشورى 24.

[70]–العلق 18.

[71]– كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في اعراب القران وعلل القراءات نور الدين ابي الحسن علي بن الحسين الباقولي الملقب بجامع العلوم النحوي متوفق 543 هجري دراسه وتحقيق دكتور عبد القادر عبد الرحمن السعدي كليه العلوم الاسلاميه قسم اللغه العربيه جامعه الشارقة، دار عمار، ج2، ص292

[72]– سورة يونس الآية 1

[73]– المُوضح في وجوه القراءات وعللها،الإمام أبي عبد الله نصر بن علي بن محمد الشيرازي المعروف بابن أبي مريم (ت565ه)، تحقيق الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية محمد علي بيضون، 1971 بيروت– لبنان، ص 382–383.

[74]– معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمَّان،1420ه– 2000م.

.141/1

[75]–شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني(ت 672هـ)، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (دت). ج1/ 258.

[76]– النحو الوافي، عباس حسن، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة، 1975م.

1/ 370

[77]– المحصول : 2/ 847.

[78]– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761ه)، وبذيله مصباح السالك إلى أوضح المسالك، د. بركات يوسف هبود، الطبعة الثانية،دار ابن كثير، دمشق، 1429ه– 2008م، ج1/ ص 51.

[79]– الخصائص : ج1/ 170.

[80]– المحصول : ج2/ 794.

[81]– ينظر أسرار العربية، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577) تحقيق د.محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، 1377هـ–1957م، ص 346.

[82]– المحصول ج2/ 794.

[83]– إيضاح شواهد الإيضاح، أبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق محمد بن حمود الدعجاني بيروت 1987 ص21.

[84]–الكتاب، سيبويه، ج1، ص268.

[85]–الكتاب، سيبويه، ج1، ص 94.

[86]– اللباب في علل البناء والإعراب، أبي البقاءالعكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت– لبنان، دار الفكر: دمشق سوريا،ج1ص98.

[87] –اللباب في علل البناء والاعراب، العكبري، ص 103.

[88]– علل النحو، لأبي الحسن محمد ابن عبد الله المعروف بالوراق، تحقيق مها مازن المبارك، دمشق دار الفكر 2000، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، دار الفكر دمشق – سوريا، ص 44

[89]–الايضاح في علل النحو، الزجاجي،ص 130

[90]–الإيضاح في علل النحو، الزجاجي،ص131.

[91]– الإيضاح في علل النحو، الزجاجي،ص132.

[92]– الكتاب، سيبويه ،ج1،ص2.

[93]–الإيضاح في علل النحو، الزجاجي،ص49.

[94]– أسرار العربية، أبي البركات الانباري، دمشق، دار البشائر، 2004، ص37.

[95]_ انظر الإيضاح، ص48–49.

[96]–الصاحبي في فقه اللغه العربيه ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، تحقيق الدكتور عمر فاروق الطباع، دار الكتب العلمية، مكتبه المعارف، بيروت، ص48.

[97]–أسرار العربية، الأنباري، ص 37.

[98]– علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق(ت381ه)،تحقيق محمود محمد محمود نصار،منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،ص188

[99]–علل النحو، الوراق، ص190–191.

[100]– الإيضاح في علل النحو، الزجاجي،ص48.

المصادر والمراجع:

1- أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

2- جمهرة اللغة، أبي البكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصري (ت ٣٢١هـ)، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، 1987م.

3- ابن منظور، لسان العرب، تدقيق:أمين عبد الوهاب؛ محمد العبيدي،دار إحياء التراث ،بيروت،ط،6.

4- الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1958.

5- محمد خير الحلواني، صور النحو العربي، الناشر الأطلسي، الرباط، 1981.

6- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت 1094هـ) تحقيق عدنان درويش – محمد المصري،مؤسسة الرسالة – بيروت.

7- سعيد جاسم الزبيدي، ***القياس في النحو العربي نشأته وتطوره***، *الطبعة الأولى*، عمان ــ الأردن، دار الشروق. ،1997م.

8- مازن المبارك، **النحو العربي**، الطبعة الأولى، بيروت، المكتبة الحديثة، 1965م.

9- أميل بديع يعقوب، المعجم المفصل، دار الكتب العلمية.

10- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو،ضبطه وعلق عليه عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له علاء الدين عطية، دار البيروتي.

11- الحلواني، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي، حلب، 1971.

12- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت 577ه)، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبه المنار– الأردن– الزرقاء.

13- أبو القاسم الزجاجي، . الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت، الطبعة الثالثة، 1979.

14- أبو بشر عثمان بن قنبر، سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، ط،3 ،1983.

15- أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1984.

16- أبو زكريا الفراء، معاني القرآن د، تحقيق محمد نجار، أحمد نجاتي، علي ناصف، عبد الفتاح شبلي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1983.

17- ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد السلام الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت،ط2، 1996.

18- محمد بن اليزيد المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، دار إحياء التراث القاهرة، مصر، دط، 1994.

19- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في اصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق الطبعة الأولى، 1957.

20- حسن الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 59.

21- أبو الحسن الرماني، شرح كتاب سيبويه، رسالة دكتوراة، تحقيق محمد شيبه، جامعه أم القرى مكة المكرمة، 1995.

22- أبو الفتح عثمان ابن جني (ت 392ه)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية القاهرة.

23- ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق الدكتور أحمد عبد الباسط، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.

24- ابن مضاء القرطبي الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة الطبعة الثالثة.

25- ترشيح العلل في شرح الجمل، المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي جامعة أم القرى، تصنيف صدر الأفاضل بن الحسين الخوارزمي(ت617ه)، إعدادعادل محسن سالم العميري1419-1998.

26- أصول النحو العربي في نظر النحاء ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد،عالم الكتب،القاهره الطبعه الرابعه 1989.

27- مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط2، 1986.

28- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، الطبعة الثانية، القاهرة،1992.

29- عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، الطبعة الثانية القاهرة، 1978 ، دار المعارف.

30- الدكتور أحمد عبد الستار الجواري،نحو التيسير"دراسة ونقد منهجي"، مطبعة المجمع العلمي العراقي،1404ه-1984م.

31- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006 ، دار غريب.

32- – مازن المبارك، العلة النحوية نشأتها وتطورها ، المكتبة الحديثة، 1965.

33- العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي(ت817ه)، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف محمد نعيم العرقسوسي، بيروت – لبنان.

34- أبو الطيب اللغوي.ع، ***مراتب النحويين***، *تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم*، صيدا ــ بيروت، المكتبة العصرية.

35- ابن خلدون، المقدمة، اعتناء ودراسة أحمد الزعبي، د ط الجزائر، د س، دار الهدى، ص 625.

36- المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، 2019.

37- العلل النحوية في كتاب الأصول في النحو لابن السراج 316 ه،ــ حسن ياسين عباس، العراق ، رسالة منشورة في جامعة بغداد كلية الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها، بإشراف الأستاذ الدكتور محمد ضاري حماد . 1424هـــ-2003م.

38- سعود بن غازي أبو تاكي، 1425هـــ، أبو تاكي، ***خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري***، الطبعة الأولى، دار

غريب،1425هـ.

39- سعيد جاسم الزبيدي، ***القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، الطبعة الأولى***، عمان ــ الأردن، دار الشروق. 1997م.

40- الكنَّاش في فني النحو والصرف، الملك المؤيد عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل الشهير بصاحب حماة(ت732ه)، دراسة وتحقيق د. رياض بن حسن الخوَّام، المكتبة العصرية، بيروت، 1425ه- 2004م.

41- المحصول في شرح الفصول شرح فصول ابن معطٍ في النحو، جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز البغدادي، تحقيق د. شريف عبد الكريم النجاردار عمَّار، عمَّان، 1431ه- 2010م.

42- ترشيح العلل في شرح الجمل، تصنيف صدر الأفاضل القاسمبن الحسين الخوارزمي(ت:617)،إعداد عادل محسنسالم العميري،1419هـ_1998م.

43- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(538- 616)ه، تحقيق غازي مختار الطليمات.

44- أثر تعدد الاوجه الإعرابية في الدلالة عند الأصوليين "آيات الأحكام أنموذجا"، الدكتور كمال أحمد فالح المقابلة، دار ضياء للنشر والتوزيع، عمان ــ الأردن، 1430 هجري ــ2009

45- النحو القرآني بين الفراء والزجاج والزمخشري" دراسة وصفية موازنة لقضية الأثر والتأثر"، الدكتور سعدون بن أحمد بن علي الربعي، جامعة بابل، دار الرضوان للنشر والتوزيع، مؤسسة دار الصادق الثقافية.

46- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في اعراب القران وعلل القراءات نور الدين ابي الحسن علي بن الحسين الباقولي الملقب بجامع العلوم النحوي متوفق 543 هجري دراسه وتحقيق دكتور عبد القادر عبد الرحمن السعدي كليه العلوم الاسلاميه قسم اللغه العربيه جامعه الشارقة، دار عمار.

47- المُوضح في وجوه القراءات وعللها،الإمام أبي عبد الله نصر بن علي بن محمد الشيرازي المعروف بابن أبي مريم (ت565ه)، تحقيق الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية محمد علي بيضون، 1971 بيروت- لبنان.

48- معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمَّان،1420ه- 2000م.

49- شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني(ت 672هـ)، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (دت).

50- النحو الوافي، عباس حسن، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة، 1975م.

51- أسرار العربية، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577) تحقيق د.محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، 1377هـ-1957م.

52- إيضاح شواهد الإيضاح، أبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق محمد بن حمود الدعجاني بيروت 1987.

53- علل النحو، لأبي الحسن محمد ابن عبد الله المعروف بالوراق، تحقيق مها مازن المبارك، دمشق دار الفكر 2000، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، دار الفكر دمشق – سوريا.